
تعزير التبادل التجاري بين فلسطين والدول الأعضاء في منطقة الميركسور

زيادة الصادرات الفلسطينية الى دول الميركسور

ورقة موقف

كانون أول 2014

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع "تنمية الصادرات" الممول من الحكومة الكندية وبالتعاون مع مركز التجارة الدولي (ITC) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، والذي يتم تنفيذه من قبل مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

تم حديثاً تنظيم العلاقة التجارية بين فلسطين ودول الميركسور نظراً لتزايد أهمية تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الشريكة وتنويع الأسواق التي يمكن الاستيراد منها والتصدير إليها، فقد تم التوصل الى اتفاقية تجارة حرة مع دول الميركسور عام 2011، إلا أنه لا زال هناك حاجة الى تطوير الاتفاقية التي لم يتم المصادقة عليها الى الآن من قبل الدول الأعضاء بحيث يتم إعطاء الأولوية للمنتجات الفلسطينية ذات القدرة التصديرية الأعلى.

وتسعى فلسطين الى تعزيز علاقتها التجارية مع دول الميركسور للاستفادة من العلاقات المميزة مع تلك الدول ولأهمية اسواق الدول الأعضاء وفرص استهدافها من قبل المنتج الفلسطيني. بالإضافة الى ضرورة الاستفادة من الجاليات العربية والاسلامية المتواجدة في تلك الدول وخاصة مجتمعات الأعمال العربية بهدف توفير قنوات تسويق للمنطقة واستقطاب المستثمرين للاستثمار في مشاريع مشتركة في فلسطين تساهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتفتح اسواق جديدة أمام المنتجات الفلسطينية.

مقدمة

ترتبط فلسطين ودول الميركسور علاقات جيدة جداً على المستوى السياسي والاقتصادي، وقد ظهر ذلك جلياً خلال المفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة والتي أكدت على ضرورة تنمية ودعم الاقتصاد الفلسطيني وتوثيق العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي بما يعزز التبادل التجاري بين فلسطين والدول الأعضاء. وبناءً على هذا التوجه، تسعى فلسطين الى تعزيز التبادل التجاري مع اسواق تلك الدول بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية وبما يساهم في زيادة قيمة الصادرات الفلسطينية.

وتأتي هذه الورقة لتبين أهم القضايا التي يجب بحثها ومتابعتها مع دول الميركسور من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي والوصول الى الأهداف التي من أجلها تم بلورة الاتفاقية وخاصة ما تم الاتفاق بشأنه حول الإعفاءات الجمركية وأدوات التعاون الاقتصادي.

وتشير هذه الورقة الى عدد من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تحقيق زيادة فعلية في قيمة وحجم الصادرات الفلسطينية الى أسواق دول الميركسور. ومن أهم هذه التوصيات أولاً: ضرورة التعجيل في المصادقة على الاتفاقية من جميع دول الميركسور والبدء بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ثانياً: تعديل لوائح السلع المعفاة من الرسوم الجمركية فور المصادقة على الاتفاقية بما يشمل المنتجات ذات القدرة التصديرية الأعلى، ثالثاً: العمل على تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة وفق ما أشارت اليه الاتفاقية، وممارسة المهام الموكلة اليها مع التأكيد على ضرورة وجود ممثلين عن القطاع الخاص فيها.

تم تطوير هذه الورقة بناءً على المعلومات الواردة في دراسة تقييم اتفاقية التجارة الحرة مع دول الميركسور، ومن خلال التواصل مع الشركات التي تستورد من تلك المنطقة أو تصدر اليها، واستعراض أهم القضايا والعوائق التي واجهتهم لاستهداف ودخول اسواق تلك الدول. وتعرض هذه الورقة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساهم في تحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية وتنمية الصادرات الفلسطينية.

القضية الرئيسية

زيادة الصادرات الفلسطينية الى أسواق دول الميركسور وتعزيز العلاقات التجارية معها من خلال تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة وتحقيق الأهداف التي تم تعريفها بما يخدم المصالح الاقتصادية والتنموية ويتمشى مع المتغيرات العالمية والظروف الخاصة بفلسطين. وتسعى فلسطين الى زيادة التبادل التجاري مع دول الميركسور من خلال تحرير التجارة وتذليل العقبات أمام الحركة التجارية (استيراد وتصدير) ومعاملة المنتج الفلسطيني معاملة تفضيلية تمكنه من استهداف اسواق تلك الدول.

لم تسجل الصادرات الفلسطينية الى دول الميركسور رقماً ذو أهمية، حيث لم تتجاوز 200 ألف دولار أمريكي عام 2012 ولم يسجل أي عملية تصدير خلال عام 2013، بينما بلغت قيمة الواردات منها لعام 2013 حوالي 26.4 مليون دولار أمريكي. وعليه فإن حجم التجارة لا يتناسب والقدرات الاقتصادية ومستوى العلاقات مع تلك الدول.

وعليه فإن الهدف الرئيس هو زيادة التبادل التجاري وتخفيض العجز القائم في الميزان التجاري الفلسطيني أمام دول الميركسور من خلال استهداف أسواق تلك الدول وزيادة قيمة وحجم الصادرات الفلسطينية إليها بشكل استراتيجي وممنهج.

العلاقة التجارية بين البلدين

شهدت العلاقات التجارية مع دول الميركسور تطوراً ملحوظاً من جانب التوصل الى اتفاقية التجارة الحرة عام 2011، وقد تم من خلال هذه الاتفاقية إعفاء عدد من المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية على مراحل زمنية متفاوتة على النحو الآتي:

- قائمة A: إعفاء منتجات من الرسوم الجمركية من تاريخ المصادقة على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ
- قائمة B: إعفاء منتجات من الرسوم الجمركية بعد أربع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
- قائمة C: إعفاء منتجات من الرسوم الجمركية بعد ثمان سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
- قائمة D: إعفاء منتجات من الرسوم الجمركية بعد عشر سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

ونظراً لمرور ثلاث سنوات على توقيع الاتفاقية وانتظار المصادقة عليها من قبل كافة أعضاء الميركسور، فإن هناك حاجة الى إعادة النظر في قوائم السلع B,C,D خاصة أن الاتفاقية بين دول الميركسور والجانب الاسرائيلي دخلت حيز التنفيذ عام 2010، وبالتالي فإنها تتقدم علينا بأربع سنوات من الناحية الزمنية من حيث الإعفاءات على السلع المشابهة مما ينعكس سلباً على قدرة المنتج الفلسطيني على المنافسة مع المنتجات المشابهة في أسواق دول الميركسور.

كما أشتملت الاتفاقية على بنود خاصة بالتعاون الاقتصادي بما يتعلق بمكافحة الإغراق وإجراءات الحماية والتعاون الجمركي وقواعد المنشأ. أيضاً اشتملت الاتفاقية على بنود خاصة بالتشريعات والاجراءات الفنية، والسلامة الصحية والصحة النباتية، والتعاون الفني والتكنولوجي، وحقوق النشر، وفض النزاعات التجارية.

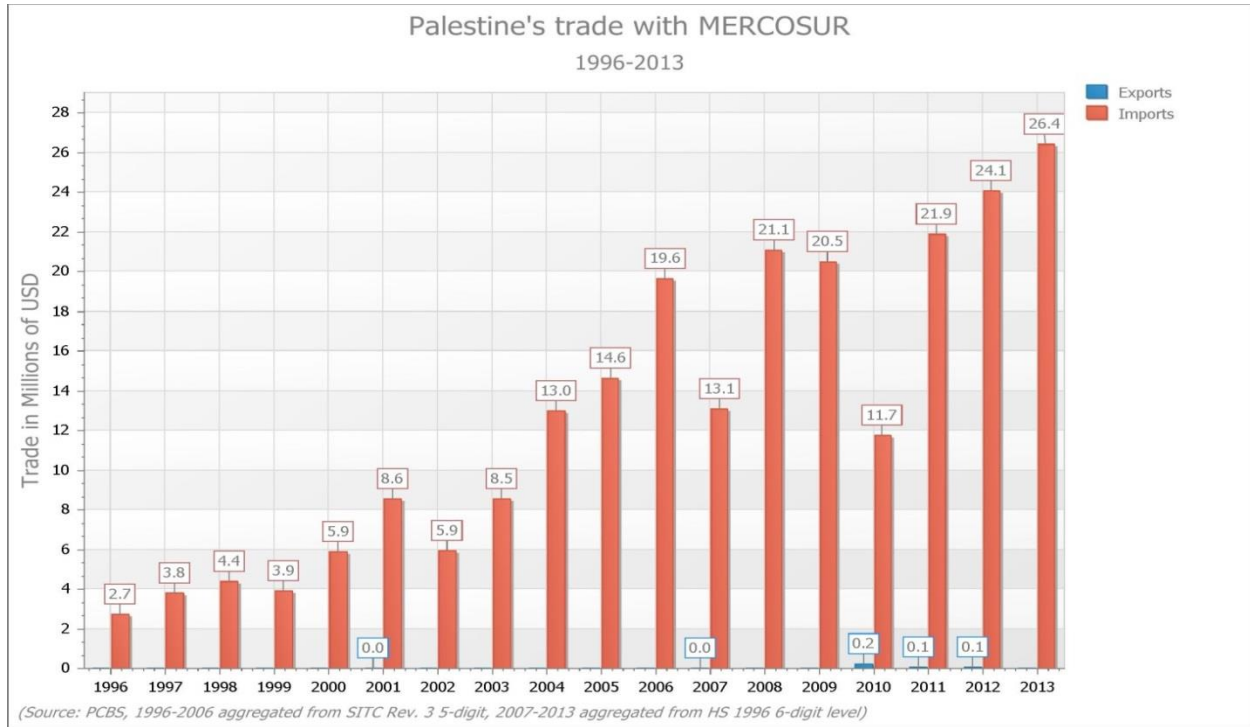
لايزال حجم التصدير الى دول الميركسور ضعيف جداً ولا يعكس وجود استهداف لتلك الدول بشكل منهجي ومستدام، وهذا يعود الى عدم تمكين المنتج الفلسطيني من المنافسة أمام منتجات الدول الأخرى، خاصة أن الميزات التي تم إقرارها في الاتفاقية لم تتحقق بعد بسبب عدم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بالإضافة الى أن هناك ضعف في مجال تبادل المعلومات ومعرفة احتياجات تلك الاسواق وآليات استهدافها وتنظيم نشاطات ترويجية دورية.

ويتطلع الجانب الفلسطيني في هذه المرحلة الى التأكيد على أهمية تعزيز التجارة مع دول الميركسور وزيادة قيمة الصادرات الفلسطينية إليها، والوصول الى شراكات تجارية ومشاريع استراتيجية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن التبادل التجاري الحالي لا يرقى الى المستوى المطلوب بالرغم من وجود فرص استثمارية وتصديرية واعدة.

ويبين الشكل التالي حجم التبادل التجاري للسلع مع دول الميركسور للفترة الواقعة بين عام 1996 وحتى عام 2013، والذي يبين على ضعف الحركة التجارية وبقائها دون المستوى المطلوب، ومن الملاحظ أن الحركة التجارية غير منتظمة حتى من جانب الواردات، وهذا

يعتبر مؤشر واضح على ضعف الشراكات التجارية وعدم وجود تواصل جيد بين أوساط مجتمع الأعمال بما يساهم، ويقودنا ذلك الى أهمية توفير المزيد من الميزات والتسهيلات التجارية وغير التجارية بما يكفل زيادة التبادل التجاري بين البلدين وضرورة ازالة العقبات والقيود التي تحول دون تمكين المنتج الفلسطيني من استهداف اسواق دول الميركسور.

حجم التبادل التجاري مع دول الميركسور خلال الفترة (1996-2013)



يشار الى أن التصدير كان متركزاً على البرازيل ولم تسجل عمليات تصدير الى الدول الأخرى، وتركزت الصادرات الى البرازيل حول التمور والأدوية خلال عامي 2011 و2012.

أهمية زيادة الصادرات الى دول الميركسور

إن العمل على زيادة الصادرات الفلسطينية، وخاصة الى اسواق واعدة مثل دول الميركسور، يأتي بالتوافق مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والتي تعتبر سوقاً مستهدفاً على المدى المتوسط أمام المنتج الفلسطيني. وعليه فإن عدم القيام بتنمية الصادرات بشكل ممنهج وتسهيل التجارة مع تلك الدول سيؤدي الى تفويت فرص عديدة لإستهداف سوق هام بحجم وامكانات تلك الاسواق.

وقد تم التأكيد على أهمية هذه الاسواق من خلال الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والتي اشتملت على وضع خطة لاربعة عشر قطاعاً إقتصادياً منها قطاعين من التجارة في الخدمات. وتهدف الخطة بشكل رئيس الى تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة قيمة الصادرات للسنوات الخمس القادمة بمعدل 16%. وعليه فإن المطلوب هو القيام بإستهداف أسواق دول الميركسور وتسهيل حركة التجارة اليها بإعتبارها أحد الأسواق الواعدة، وعليه يجب توفير تسهيلات للحركة التجارية للسلع والخدمات والحصول على الدعم

والتعاون اللازم لتنمية الصادرات الفلسطينية، ومراجعة قوائم المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية. وتأتي أهمية هذا الموضوع، في هذا الوقت بالتحديد، لتحقيق السياسة التجارية الخاصة بتنمية الصادرات والبدء بتطبيق بنود الخطة الوطنية للتصدير للخمس سنوات القادمة، وتوفير البيئة التجارية الملائمة للقطاع الخاص، وتمكينه من منافسة المنتجات العالمية، وزيادة حصته السوقية في الأسواق المستهدفة.

التوصيات الخاصة بتعزيز العلاقة التجارية مع دول الميركسور

بناءً على الدراسة الخاصة بتقييم العلاقة التجارية مع دول الميركسور، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من اتفاقية التجارة الحرة مع هذه الدول والتي تم توقيعها عام 2011، فإنه يجب استكمال ما تم البدء به فيما يتعلق بتنظيم العلاقة التجارية مع هذه الدول، وعليه فإننا نوصي بما يلي:

أولاً: التواصل والمتابعة من خلال القنوات الرسمية مع كل دولة من الدول الأعضاء من أجل المصادقة عليها، حيث أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إلى الآن بسبب عدم المصادقة عليها من قبل دول الميركسور.

ثانياً: تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة وفق ما نصت عليه الاتفاقية وإشراك القطاع الخاص فيها، وأن يتم من خلالها إدارة القضايا التي تم الإشارة إليها في الاتفاقية وضمان تنفيذها وفق الخطط المعتمدة، بالإضافة إلى قيامها ببحث القضايا التالية:

- الاستثمارات المشتركة التي يمكن القيام بها في فلسطين
- التجارة في الخدمات، وضرورة بلورة اتفاقية لتنظيمها بما يتوافق واتفاقية الجاتس
- النشاطات الترويجية في أسواق تلك الدول، بما يشمل المعارض والبعثات التجارية والمؤتمرات الاقتصادية

ثالثاً: المطالبة بتعديل قوائم السلع ضمن التصنيفات الخاصة بالإعفاء المرتبط بمرور فترات زمنية محددة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وخاصة المنتجات التي تواجه منافسة عالية من الجانب الإسرائيلي الذي دخلت الاتفاقية بينه وبين دول الميركسور حيز التنفيذ عام 2010. وأن يتم مراجعة قوائم C و D والتي تمنح الإعفاء بعد مرور ثماني وعشر سنوات من تاريخ المصادقة وهي فترة طويلة جداً، بالإضافة إلى ذلك أن يتم تعديل قائمة A بحيث تشمل المنتجات التالية:

- الأحذية
- الفرشات
- الأثاث
- السجائر
- الأعشاب الطبية
- منتجات الألبان
- قضبان الحديد
- اللحوم المصنعة والسجق
- الحقائب والأكياس
- السيراميك (منتجات الحرف اليدوية)
- الحلويات والسكريات

رابعاً: بدء المفاوضات حول التجارة في الخدمات لغاية التوصل إلى اتفاقية تجارية حول هذا القطاع بما يتوافق مع اتفاقية الجاتس لمنظمة التجارة العالمية.

خامساً: تصميم برامج وإطلاق مبادرات لتحفيز الاستثمار في مشاريع اقتصادية مشتركة في فلسطين. إطلاق برامج تقوم على تقديم ضمانات وأدوات استثمارية تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية في فلسطين، بالإضافة إلى توفير برامج وخطط ترويجية للمنتجات الفلسطينية من سلع وخدمات في أسواق دول الميركسور.

سادساً: تعزيز العلاقات مع مجتمع الأعمال الفلسطيني والعربي المتواجد في دول الميركسور، والعمل على تشجيع الاستثمار في فلسطين، وتنشيط السياحة من خلال استهداف الجالية العربية والإسلامية المقيمة في تلك الدول، وإقامة نشاطات ترويجية بالتنسيق والتعاون مع الجاليات الفلسطينية.

سابعاً: مساندة ودعم توجّهات فلسطين بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم الفني اللازم لذلك.

ثامناً: إطلاق حملات توعية تستهدف المستوردين والمصدرين من سيدات ورجال الأعمال في فلسطين ودول الميركسور بما يسهل عملية الاستفادة من الاتفاقية وتبادل المعلومات والأفكار الاستثمارية. وعليه يجب إعداد ملخصات حول أهم بنود الاتفاقية باللغة العربية ولغات دول الميركسور بما يمكن القطاع الخاص في كلا البلدين من الاستفادة مما تم الاتفاق عليه ومعرفة الجهات التي يجب التواصل معها من أجل الحصول على المعلومات ومعرفة الإجراءات المرتبطة بعملية التصدير.

DRAFT